تصفية «الأونروا» سياسيًّا وإغاثيًّا

بين الموقف الإسرائيلي وردود الأفعال الفلسطينية والدولية

أ. عليان الهندي

باحث في الشؤون الإسرائيلية، مؤرخ وصحفي.

المطالب الإسرائيلية

سُئل أول رئيس للوزراء في دولة الاحتلال الإسرائيلي دافيد بن غوريون عن رأيه بوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، فردَّ بالقول إن وجودها مشكلة وعدم وجودها مشكلة، أي إن وجودها كهيئة إغاثية يعفي إسرائيل من مسؤولياتها، في حين أن وجودها كجسم سياسي هو استمرار لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي حاولت منذ البداية، تحميلها على الفلسطينيين أنفسهم، لأنهم تركوا منازلهم بمحض إرادتهم، أو ربما وبتشكيك واسع بأنهم طُردوا منها.

مشكلة اللاجئين وحق العودة والحقوق الأخرى المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، ومن ضمنها إنشاء «الأونروا»، المنصوص عليها في القرارات الدولية، الصادرة لصالح الشعب الفلسطيني بعد النكبة الفلسطينية عام 1948، تحاول إسرائيل في الوقت الحاضر التخلص منها وإنهاءها كقضية رسمية وقانونية في مؤسسات الأمم المتحدة من خلال تحويلها إلى ملف

لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وليس كمؤسسة خاصة باللاجئين الفلسطينيين. لذلك، لا تتطلع دولة الاحتلال الإسرائيلي، إلى مسح مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من المؤسسات الأممية فقط، بل إلى شطب هذه القضية من أي مفاوضات مستقبلية مع أية قيادة فلسطينية، حالية أو مستقبلية.

في السياق المذكور، وخلال حملتها العسكرية المدمرة على قطاع غزة، قدمت دولة الاحتلال الإسرائيلي، وفقًا لصحيفة الغارديان البريطانية، التي نقلت عن جهات لم تحددها في المؤسسات الأممية أن دولة الاحتلال الإسرائيلي قدّمت مقترحًا بتقديم كل أشكال المساعدات للمؤسسات الدولية في قطاع غزة، وفتحها أمام المؤسسات الدولية، مقابل تفكيك وحلّ وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا».

الموقف الإسرائيلي من «الأونروا»، امتد ليشمل مؤسساتها وموظفيها في مدينة القدس المحتلة، وبدأت باتخاذ إجراءات بحقهما، بهدف التخلص من مقر الوكالة في المدينة المحتلة، ونقله لمكان آخر إلى حين تحقيق الرغبات الإسرائيلية بإنهاء خدمات «الأونروا» في كل فلسطين الانتدابية وخارجها.

ترصد الورقة الحالية العلاقة بين دولة الاحتلال الإسرائيلي من «الأونروا» ومطالبها المختلفة منها بما في ذلك مهام ومقار ومؤسسات «الأونروا» في مدينة القدس، إلى حين تفكيكها بشكل نهائي.

أسس العلاقة بين دولة إسرائيل والأونروا

أنشأت الأمم المتحدة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا»، بموجب قرار صادر عن الجمعية العمومية رقم 302 الصادر في الثامن من كانون الأول عام 1949، لتكون وكالة متخصصة مؤقتة، تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات لغاية إيجاد حلّ عادل للقضية الفلسطينية (دائرة شؤون اللاجئين، 2018؛ الأونروا /

الصفحة الرسمية). ووفق القرار بدأت عملها بشكل رسمي عام 1950 في خمس دول، بما فيها دولة الاحتلال الإسرائيلي التي عملت داخل حدودها عامين (1950 – 1952) مستهدفة نحو 17 ألف لاجئ فلسطيني (مدار، 2024). وبذريعة منح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين الذين يحملون صفة لاجئ، مُنِعت وكالة الغوث من ممارسة عملها داخل دولة إسرائيل (مدار، 2024).

بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس عام 1967، عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعًا لمناقشة مستقبل المناطق الفلسطينية التي احتلتها، ومن ضمنها مسألة استمرار عمل «الأونروا» الذي اعتبرته ضروريًّا، خاصة في مجال تقديم مختلف أنواع الإغاثة، وفوّضت في أحد هذه الاجتماعات وزير الدفاع موشيه ديان للتفاوض مع «الأونروا» لاستمرار عملها، خاصة في مجال الإغاثة، معتبرًا ذلك إنجازًا إستراتيجيًّا لدولة إسرائيل (الهندي، 2021).

ووفق رواية إسرائيلية أخرى، قيل فيها إن الأمم المتحدة أدركت أن مكوث دولة الاحتلال الإسرائيلي سيطول، ما دفع بالمفوض العام لوكالة الغوث، بعلم سكرتير عام للأمم المتحدة، الطلب من دولة الاحتلال الإسرائيلي استمرار عملها في المناطق التي احتلتها. لكن المفوض العام طلب تعاونًا رسميًّا، تم بواسطة تبادل للرسائل وليس اتفاقًا رسميًّا، اعتقادًا من المفاوضين في «الأونروا» أن احتلال إسرائيل للضفة الغربية لن يستمر. ومن أجل ذلك، اجتمع مفوض وكالة الغوث حينها السيد لورانس ميتشلمور مع مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة ميخائيل كوميي، واتفقا على شروط عمل وكالة الغوث. وأصر كوميي على أن يكون اتفاق تبادل الرسائل في مدينة القدس المحتلة وليس في الأمم المتحدة (مندس، 2009).

واتضح من تبادل الرسائل أن حكومة دولة الاحتلال الإسرائيلي وافقت على نفس

الصلاحيات المقدمة من الدول العربية لـ«الأونروا» باستثناء بندين هما: الأول، تسهّل إسرائيل مهمة الأونروا قدر استطاعتها بالتزامن مع المحافظة على القوانين والإجراءات الأمنية والعسكرية، أي إنها ووفق الجهات الإسرائيلية توقف عملها إذا رأت أن ذلك يتعارض مع المصالح الأمنية الإسرائيلية، وهو ما يفسر حاليًّا المحاولة المحمومة بإدانة «الأونروا» بالإرهاب لتبرير طردها من المناطق الفلسطينية المحتلة. والثاني، يتعلق بمكانة الأرض والمكاتب التي تستخدمها وكالة الغوث، حيث قالت إسرائيل في رسالتها إنها لن تمنح هذه الأراضي أو المكاتب أية مكانة شبيهة بالمقار الدبلوماسية، بما في ذلك المقرات المتواجدة في مدينة القدس المحتلة، وإن الأمر كله متعلق بنشاطات إنسانية. ويعود السبب في رفض دولة الاحتلال الإسرائيلي منح هذه المكانة لـ«الأونروا» إلى رفض الأخيرة الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة مستضيفة للاجئين (مندس، 2009).

لكن «الأونروا» طلبت أن يكون للمخيمات مكانة ما، أي عدم قيام إسرائيل بأي نشاطات في المخيمات دون موافقتها، وعندما قرر من أصبح فيما بعد رئيسًا لأركان جيش الاحتلال الإسرائيلي رفائيل إيتان، هدم ما تبقى من المخيمات في منطقة أريحا، قدمت «الأونروا» احتجاجًا على ذلك، ووافقت وزارة الخارجية الإسرائيلية على موقف وكالة الغوث، وتوقف الهدم (مندس، 2009).

وفي بداية عام 1982، حضر أحد ضباط المنطقة الوسطى الإسرائيلية لمقر وكالة الغوث، وأعلمهم أنه وبعد دراسة معمقة لتبادل الرسائل بين «الأونروا» ودولة الاحتلال الإسرائيلي، تبيّن له أن لا مكانة دبلوماسية لها في المخيمات الفلسطينية، باستثناء المكاتب الإدارية والمخازن التابعة لها، وهي مكانة محدودة. وبعد تسليم «الأونروا» بهذا التفسير هدم مخيم النويعمة في أريحا، وتوصلت لتفاهمات حوله (مندس، 2009).

إجمالًا يمكن القول، إن الاتفاق الذي وقع من خلال رسائل أو من خلال اتفاق رسمي،

لبّى رغبات إسرائيلية بالأســاس، التي اعتبرها وزير الدفــاع الإسرائيلي حينها مهمة جدًّا، لأنها حمّلت «الأونروا» المســؤوليات عن إغاثة وصحة وتعليم اللاجئين، وليس على كاهل دولة إسرائيل.

أما المناشــير التي صدرت عن قائد المنطقة الوســطى، بصفته الحاكم العسكري لمنطقة الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس، فقد أعلن فيها، خاصة المنشــور الثاني الصادر في 28 حزيــران / يونيو عام 1967 أن «القوانين التي كانت قائمة في المنطقة تظل نافذة المفعول، بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع تعليمات هذا المنشــور، أو مع أي منشــور آخر أو أمر صدر من قبله أو بالتغييرات الناجمة عن إنشاء حكم جيش الدفاع الإسرائيلي للمنطقة، على أن يبدأ سريان هذا الأمر منذ تاريخ 07 / 6 / 1967.

وبالمنشــور رقم (2) الصادر عن الحكم العسكري الإسرائيلي، أقرّ بوجود وكالة الغوث ومؤسساته القائمة في المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967، التي سبق أن وقعتها المملكة الأردنية الهاشمية مع المؤسسات الأممية بعد عام 1948، باستثناء مقر المندوب السامي الذي وُضعت شروط معينة لاستمرار عمله وتغيير طبيعة عمل الموظفين.

الاتهامات الإسرائيلية

بعيدًا عن الاتهامــات الإسرائيلية الموجهــة لوكالة الغوث وتشــغيل اللاجئين، حول مشــاركة بعض الموظفين (19 موظفًا) في أحداث السابع من تشرين الأول / أكتوبر 2024 في المســتوطنات الإسرائيلية الواقعة في غلاف قطاع غزة، وما لحقها من عدوان شامل على القطــاع، وجّهت إسرائيل خلال العقد الماضي، مجموعة من الاتهامات بحق وكالة الغوث، بهدف الوصول إلى تحقيق هدفين هما: تقليل أعداد اللاجئين الفلســطينيين ليصل العدد إلى أقل من 50 ألفًا، وصــولًا إلى تحقيق الهدف الثاني المتمثل بتصفيــة أعمال «الأونروا»، ومن الاتهامات الموجهة لها:

1) لا تعمل الوكالة على دمج الفلسطينيين في الحياة العامة والخدماتية في الدول المستضيفة، كي لا تؤثر على ما يسمى بحق العودة لهم.

2) رفض وكالة الغوث تبنّي تعريف جديد للاجئين، ونقل تلك المكانة من الأجداد إلى الأحفاد، والمحافظة على هذه المكانة حتى للأشخاص الذين حصلوا على جنسيات أجنبية (ميخائيل وحطوئيل، 2020، ص: 40). في السياق المذكور، احتجت دولة الاحتلال الإسرائيلي على رفض وكالة الغوث «الأونروا» تهجير اللاجئين الفلسطينيين من العراق إلى تشيلي، بعد أن هاجمتهم المليشيات العراقية بذريعة دعمهم الرئيس العراقي الراحل صدام حسين.

3) تسييس الوظائف، حيث تعمل «الأونروا» على توظيف اللاجئين فقط في هذه المؤسسات، ومن شأن ذلك، دفعهم إلى تحقيق الأهداف الوطنية للاجئين في كل أماكن وجودهم، وليس تحقيق أهداف «الأونروا».

4) استغلال مقرات ومكاتب «الأونروا» بقطاع غزة، في تخزين السلاح وتجنيد «الإرهابيين» لإطلاق النار على التجمعات اليهودية في دولة إسرائيل (ميخائيل وحطوئيل، 2020، ص: 40).

5) وجود «الأونروا» أصبح يشكل تهديدًا متواصلًا لدولة إسرائيل، كونها منصة دائمة لتوجيه الانتقادات لإسرائيل، ورفع تقارير مختلفة عن إجراءاتها ضد الفلسطينيين في المؤسسات الأممية والدولية والإعلامية المختلفة (أيينهورين، 2024).

وسبق الاتهامات الإسرائيلية، هجوم عسكريّ واسع على مؤسسات «الأونروا» بقطاع غزة، بما في ذلك مراكز الإيواء، حيث بلغ مجموع ما تعرضت له من هجمات أكثر من 350 هجومًا دمّرت خلاله أو حرقت كل مؤسسات الأونروا في قطاع غزة، فيما استشهد من موظفيها ما يقارب من 200 موظف، الذين شارك أكثر من ثلثهم في عمليات الإغاثة التي

تقدمها وكالة الغــوث بقطاع غزة في ظل ظروف كارثية، كما استشــهد ما يقارب من 700 فلســطيني في مراكز الإيواء التابعة للأمم المتحدة وأصيب أكثر من 1790 فلســطينيًّا حتى تاريخ كتابــة هذه الورقة (الأونــروا، 2024)، نتيجة تزايد الهجمات عــلى المدارس التابعة لـ«الأونروا» بعد ما يُسمّى بالمرحلة الثالثة من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أواسط شهر آب / أغسطس من عام 2024.

وبعد 10 أشــهر من العدوان، لم يبقَ ســوى عدد قليل من مراكز الإيواء التابعة لوكالة الغوث، المتمركزة في المنطقة الوســطى من قطاع غزة، التــي لم تدمرها إسرائيل بعد، لكنها تتعرض بين الفترة والأخــرى لهجمات جويّة ومدفعية مدمــرة. ولم تكتفِ دولة الاحتلال الإسرائيلي، بالقتل والتدمير، بل حوّلت بعض المدارس والمؤسســات التابعة لوكالة الغوث إلى مقرات عسكرية أو لمراكز قنص وتحقيق وسجون مؤقت لحين نقل الأسرى الفلسطينيين لمعسكرات الاعتقال (ساديه تيمن) في مدينة بئر السبع المحتلة.

إضافة لكل ذلك، منعت دولة الاحتلال الإسرائيلي المفوض العام لوكالة الغوث فيليب لازاريني مرتين من دخول المناطق التي تسيطر عليها، في سابقة لم تحدث له أو لمن سبقوه، في أيٍّ من دول لجوء الفلسطينيين منذ نشأتها حتى اليوم.

الإجــراءات المذكورة دفعــت الأمين العام للأمــم المتحدة إلى القيام بزيــارة تضامنية رمضانية إلى مدينــة رفح المصرية، حيث تناول الإفطار هناك مــع بعض اللاجئين، كما قام بزيــارة العاصمة الأردنية عمّان لتفقد مرافق وكالة الأمم المتحدة ومؤسســات «الأونروا»، وتناول الإفطار مع عدد من لاجئي فلســطين وموظفي الأمم المتحدة في العاصمة الأردنية (فتح الله، 2024).

المطالب الإسرائيلية من «الأونروا»

من وراء الاتهامات المذكورة أعلاه، تطلعت دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى تحقيق المطالب التالية وتنفيذها على الأرض التي تتضمن (ميخائيل وحطوئيل، 2020، ص: 40):

1) تغيير مكانة اللاجئ الفلسطيني – في الوقت الذي فشلت فيه الحكومات الإسرائيلية المختلفة في إيجاد حلول نهائية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها في الضفة الغربية ومدينة القدس وقطاع غزة، بدأت تعمل على تغيير مكانة وتفسير اللاجئ، بدلًا من التفسير والمكانة التي تقدمها وكالة الغوث، وفق القرارات الدولية، التي تعتبر اللاجئين الفلسطينيين هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين حزيران / يونيو 1946 حتى أيار / مايو 1948، الذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة حرب 1948. كما أن ذرية أولئك اللاجئين الفلسطينيين الأصليين يستحقون أن يتم تسجيلهم كلاجئين في سجلات «الأونروا». في حين يعتبر التعريف الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن اللاجئين هم: «أولئك الذين أُجبروا على الفرار من بلدانهم، وأن مهمتها إنقاذ أرواحهم وحماية حقوقهم». وأضاف التفسير: «إن مهمة المفوضية هي قيادة الجهود العالمية لحماية اللاجئين والمجتمعات النازحة قسرًا والأشخاص عديمي الجنسية، ومنع إجبارهم على الفرار في المستقبل، وكذلك توفير حلول سياسية لهم بما في ذلك إعادتهم إلى موطنهم الأصلي».

ووفق الرؤية الإسرائيلية، لم يتبقَ من اللاجئين الفلسطينيين سوى أقل من 50 ألف لاجئ يستحقون هذا الوصف، ما يتطلب حصر الخدمات المقدمة لهم من قبل «الأونروا». وفق الرؤية المذكورة، تنتهي مهمة «الأونروا» بوفاة الأعداد المذكورة، وتتحول الخدمات التعليمية والصحية التي تقدّمها إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو لأي مؤسسات أممية أخرى.

2) وعليه ترى دولة الاحتلال الإسرائيلي، أن مهمة وكالة الغوث هي تعميق الصراع مع الفلسطينيين، وبالتالي فإن استمرار وجودها يشكل تهديدًا لدولة إسرائيل.

3) إجـــراء إصلاحات بنيوية وإدارية – تتضمن التركيبـــة التنظيمية وفترة الصلاحيات وأسلوب العمل، والشفافية.

4) إلزام وكالة الغوث بالعمل على إعادة بناء حياة اللاجئين خارج المخيمات.

5) نقل صلاحيات الوكالة والميزانيات للحكومات القائمة، ومن ضمن ذلك إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

6) الدمج بين المطالب المذكورة لتحقيق الأهداف المرجوة.

7) إلغاء مكانة وعمل «الأونروا» في قطاع غزة كمقدمة لإلغائها في بقية المناطق الموجودة فيها، المتهمة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بممارسة الإرهاب.

الإجراءات ضد «الأونروا» في القدس الشرقية

الحملة ضد مؤسسات «الأونروا» في مدينة القدس الشرقية المحتلة، بدأت بشكل مبكر، حين طلبت دولة الاحتلال الإسرائيلي من مسؤوليها الحصول على تصاريح مسبقة لموظفي «الأونروا» العاملـــين بالمقر العام في القدس المحتلة، تلاها تحديد مســـار معين لنقل هؤلاء الموظفين لحين وصولهم إلى المقر العام. علاوة على ذلك، وبناء على تصريحات المفوض العام لـ«الأونروا» فيليب لازاريني، قال فيها إن موظفي «الأونروا» يتعرضون للمضايقة والإهانة بشكل منتظم عند حواجز التفتيش الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية (الأونروا، 2 – 7 آب / أغسطس 2024).

وإثـــر العدوان على قطاع غزة، بـــدأت حملة تحريض إسرائيلية ضـــد «الأونروا»، قادتها مجموعة من الشـــخصيات السياســـية بقيادة نائب رئيس بلدية القدس المحتلة آرييه كينج، الذين تظاهروا مع عناصر من اليمين المتطرف أمام المقر العام لـ«الأونروا» مطالبين بإغلاقه. وشـــارك في تلك المظاهـــرات أطفال إسرائيليون كانـــوا يهتفون «أحرقـــوا الأمم المتحدة» (حسون، 2024).

لم يتأخـــر الرد، حيث تعرضـــت بعض المناطق القريبـــة من المقر العـــام لوكالة الغوث «الأونروا» للإحراق مرتين، ما دفع المســـؤولين عن «الأونروا» إلى إغلاق المقر مؤقتًا، لأول مرة منذ نشأتها حتى اليوم (معًا، 2024).

ونتيجة تلك المطالب، تســـابقت الـــوزارات الإسرائيلية المختلفة، لبحث مســـألة إزالة وإغلاق مكاتـــب «الأونروا» والمدارس التابعة لها في المدينـــة، وبحث مدى قانونية إمكانية استعادة المقار والأراضي التي استأجرتها «الأونروا» من الحكومة الأردنية بعد إنشائها.

في السياق المذكور، توجّه وزير الإسكان الإسرائيلي الحاخام يتسحاق غولدنوكف بكتاب إلى مدير عام ســـلطة أراضي إسرائيل يينكي كوينت، طالبه فيها بضرورة وقف التعاون مع «الوكالة المجرمة» على حد وصفه، وتزويده بعقود الإيجار الموقعة بين دائرة أراضي إسرائيل ووكالـــة الغوث «الأونروا» ومتـــى تنتهي هذه العقود، خاصة المقر العام القائم في الشـــيخ جراح ومركز التدريب المهني في قلنديا (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2024).

وبعـــد جهود، أُطلق عليهـــا جهود قانونية مـــن قبل ســـلطة أراضي إسرائيل، وجهت المستشارة القانونية لقسم السلطة في القدس المحامية نيتسا تييتلباوم رسالة إلى وكالة الغوث تعلمهم فيها أن الوكالة لم تستخدم 36 دونمًا من الأراضي المؤجرة لها، وبالتالي عليها إعادتها إلى سلطة أراضي إسرائيل، التي سبق أن صادرتها وفق قانون المصادرة، بند 19 لعام 2006، مع دفـــع غرامة مالية تقدر بثمانية ملايين دولار نتيجة بناء أبنية غير قانونية في تلك الأرض، إضافة إلى رسوم عن عامين إضافيين انتظارًا لهدم تلك الأبنية (نحشوني، 2024). أما الأبنية المؤجرة وفق القانون، فقد أوصت المستشـــارة القانونية، بعد تجديد عقد إجارتها بعد انتهاء مدة العقود الموقعة مع «الأونروا» (نحشوني، 2024).

في الســـياق المذكور، اتخذت الحكومة الإسرائيلية في جلســـتها المنعقـــدة بتاريخ الرابع من شـــهر حزيران / يونيو عام 2024، وبمناسبة ما يســـمى بيوم القدس، الذي احتلت فيه

دولــة إسرائيل ما تبقى من مدينة القدس، قرارًا بالبحــث عن بدائل جديدة لمقرات وعمل «الأونروا» في مدينة القدس المحتلة، بدعوى مشاركة موظفيها في أعمال الإرهاب، والعلاقة الوثيقة لها مع حركة حماس (كهانا، 2024).

وقف التمويل

نتيجة رفــض «الأونروا» والمجتمع الــدولي المطالب القاضية بإصلاحهــا وفق الرؤية الإسرائيلية، واستغلالًا لوجود إدارة أميركية صهيونية، استجاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في الربع الأخير من عام 2018 لطلب دولة الاحتلال الإسرائيلي بوقف تمويل كامل المخصصات الأميركية لوكالة غوث «الأونروا» لثلاثة أسباب هي:

1) وجود وكالة الغوث «الأونروا» يساهم في استدامة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

2) مبالغة وكالة الغوث في أعداد اللاجئين الفلسطينيين.

3) الممارســات المالية لـ«الأونروا» تشــكل عبئًا لا يمكن إصلاحه (الجزيرة الإخباري، 2018).

لكن هذا القرار لم يدم طويلًا، حيث أعلنت الإدارة الأميركية الجديدة برئاســة جوزيف بايــدن عن عودة التمويل مقابل توقيع «الأونروا» عــلى «اتفاقية الإطار»، نظمت بموجبها العلاقــة بين الولايات المتحــدة والمفوضية، بكثير من الشروط المتعلقة بالشــفافية ومحاربة الإرهاب والرقابة، وغيرها من الشروط.

لكن مسألة تجميد الميزانيات لوكالة الغوث، عادت من جديد من قبل الولايات المتحدة، التي لحقتها (16) دولة من أهم الدول الممولة لنشــاطات وكالة الغوث مثل ألمانيا وإيطاليا وبريطانيــا وكندا، إثر الاتهامات الإسرائيلية بمشــاركة موظفين مــن «الأونروا» بمذبحة السابع من تشرين الأول / أكتوبر عام 2023 في محيط مستوطنات قطاع غزة.

مستقبل «الأونروا» في القطاع

دون مقدمات، ومع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، طرحت مشـــاريع سياسية إسرائيلية تطالب بتصفية دور «الأونـــروا» في قطاع غزة، التي بدأت باجتماع عقد بين نائب مديـــر عام ملف المنظمات الأممية في وزارة الخارجية الإسرائيلية أمير فيسبورد مع مفوض «الأونروا» السيد فيليب لازاريني، في الاجتماع الشهري بينهما (صحيفة يديعوت أحرونوت الإخباري، 3 / 2 / 2024)، الذي أبلغه بوجود معلومات استخبارية حول مشاركة موظفي الوكالة في أحداث السابع من تشرين الأول / أكتوبر.

على نفس السياق، أرسلت دولة الاحتلال الإسرائيلي وفدًا عسكريًّا إلى الولايات المتحدة برئاسة الجنرال غسان عليان منسق أعمال حكومة الاحتلال الإسرائيلي في المناطق، للالتقاء مع قادة الكونغرس والبيت الأبيض لبحث الاتهامات الموجهة لـ«الأونروا»، والجهات التي يمكن أن تحل مكانها (صحيفة معاريف، 2024). وسبق هذه الخطوة، توصية وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين الوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة بالتصويت ضد الميزانية الســـنوية لـ«الأونروا»، معتبرًا إيّاها جزءًا من المشكلة، وليست جزءًا من الحل. وأضاف إن على دول العالم أن تضع حدًّا لتخليد الصراع مع الفلسطينيين من خلال التخلص من «الأونروا» التي تجاهلت على مدار سنوات إرهاب حركة حماس واستخدامها لمقراتها (أييخنر، 2024).

في مراحـــل متقدمة من العدوان، ودون رقابة مـــن أي طرف محايد، بدأت تصدر تقارير عن دولة الاحتلال بوجود أســـلحة وذخائر وأنفاق أسفل مؤسسات «الأونروا» التي كان آخرها اكتشاف نفق (11 / 02 / 2024) يمتد على مساحة كيلومتر تدّعي سلطات الاحتلال الإسرائيلي أنه استمد الكهرباء والإنترنت من المقر العام لوكالة الغوث. الأمر الذي استدعى من وزيـــر الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس إلى الطلب مـــن المفوض العام لـ«الأونروا» فيليب لازاريني الاستقالة من منصبه، والذي سبق له أن رفض الاجتماع به في وقت سابق.

كما تحدثت المشـــاريع الإسرائيلية المختلفة، ومن أهمها الورقة التي قدمها بنيامين نتنياهو لما يســـمى باليوم التالي من إنهاء حكم حركة حمـــاس، التي طالبت بوقف كامل لعمل ودور ووظيفة «الأونروا» في قطاع غزة كمرحلة أولى، تمتد فيما بعد لبقية أماكن وجودها، وطالبت باستبدالها بالمنظمات الأممية في مجال الإغاثة الطارئة في قطاع غزة (كوهين، 2024).

في غضون ذلك، قدّم وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس ملف «الأونروا» في الأمم المتحـــدة، وقال إن الحديث لا يجري عن 12 موظفًا، بل عـــن آلاف الموظفين الذين ينتمون لحركة حماس التي تســـتغل مقدرات «الأونروا». وطالب كاتس المجتمع الدولي بالدمج بين «الأونـــروا» وبين حماس، اللتين يجب أن لا يكونا جزءًا من اليوم التالي في قطاع غزة، خاصة أن «الأونروا تخلّد مسألة اللجوء والإرهاب.

ولم تكتفِ دولة الاحتلال بالتصريحات، بل رافق ذلك تدمير ممنهج لمؤسسات «الأونروا» في قطاع غزة، هاجمت خلالها ودمرت 190 مبنى ومنشأة، بما في ذلك المقرات الإدارية التابعة لوكالة الغوث وتشـــغيل اللاجئين «الأونروا» التي منحتها إسرائيل مكانة تشـــبه الحصانة، ما دفعها إلى وقف نشـــاطاتها في شـــمال قطاع غزة. وتضمن التدمير المـــدارس التي حوّلتها «الأونروا» لملاجئ حمايةً مـــن القصف والتي آوت في ذروة الحرب ما يقارب من 700 ألف فلسطيني. كما منعت «الأونروا» من ممارسة نشاطاتها الطارئة والإغاثية في القطاع لرغبتها في شـــلّ الطاقم الوظيفي عن العمل، الذين استشهد منهم خلال القصف أكثر من 193 موظفًا وجرح المئات (لازاريني، 2024).

وذكر نائب المدير العام لوزارة المالية يوراي متســـلاوي أن الـــوزارة تبذل جهودًا كبيرة جدًّا بالتعاون مع مختلف الجهات في الدولة من أجل إيجاد بدائل لـ«الأونروا»، وأنها شكلت لجنة خاصة لهذا الموضوع. وذكر أيضًا أن وزير المالية اليميني المتطرف والعنصري بتسلائيل ســـموتريتش ســـيوقف التســـهيلات المقدمة لـ«الأونروا» بصفتها هيئة أممية (ميتسلاوي،

2024). وفي نفس الوقت، ذكرت القناة الإسرائيلية 13 أن إسرائيل تريد إلغاء دور «الأونروا» ليس فقط من قطاع غزة، بل من الضفة الغربية والقدس، ويقود هذه الحملة منسق أعمال الحكومة في المناطق الجنرال غسان عليان.

كما توجه 100 إسرائيلي بدعوى مدنية في المحاكم الأميركية ضد سبعة من مفوضي «الأونروا» الحالي والسابقين، بدعوى أنهم سمحوا لحركة حماس بتلقّي أموال ضخمة من المؤسسات الدولية لتعزيز قدراتها العسكرية، بدلًا من توجيه هذه المبالغ لدفع مرتبات الأطباء والممرضين والمعلمين، وغير ذلك من موظفي «الأونروا».

موقف «الأونروا»

إثر تلك الاتهامات الإسرائيلية، توجه المفوض العام لـ«الأونروا» فيليب لازاريني إلى الولايات المتحدة، وهناك اجتمع مع سكرتير عام الأمم المتحدة، وبدأ بتجميد عمل الموظفين الذين وردت أسماؤهم والبالغ عددهم 19 موظفًا، وتحويلهم للجنة تحقيق تابعة لـ«الأونروا». حيث تبين للجنة التحقيق أن اثنين منهم استشهدا خلال القصف الجوي الإسرائيلي على قطاع غزة. كما زود لازاريني الولايات المتحدة بالتقارير اللازمة حول الموضوع، ما دفع الإدارة الأميركية لطلب معلومات مستفيضة حول الموضوع من إسرائيل (أونروا، 26 / 1 / 2024).

وبطلب من «الأونروا»، وبعد التنسيق مع المفوض العام فيليب لازاريني، شكّل السكرتير العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في 4 / 2 / 2024 لجنة تحقيق مستقلة للتأكد ما إذا كانت «الأونروا» تفعل كل ما بوسعها لضمان حيادها والاستجابة لادّعاءات ارتكاب انتهاكات خطيرة عند حدوثها. وضمت اللجنة التي شكلها الأمين العام، السيدة كاثرين كولونا، وزير الخارجية الفرنسية السابقة، و(3) منظمات بحثية هي: معهد راؤول والنبرغ في السويد، ومعهد ميشيلسن في النرويج، والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان. وبحثت اللجنة في:

1) تحديد الآليات والتدابير التي تستخدمها الأونروا حاليًّا لضمان حيادها والاستجابة لادعاءات أو معلومات تشير إلى احتمال انتهاك هذا المبدأ.

2) كيفية تطبيق – أو عدم تطبيق – تلك الآليات والتدابير في الممارسة العملية، وما إذا كانت كل الجهود العملية قد بُذلت لتطبيقها بشكل كامل، مع الأخذ في الاعتبار البيئة التشغيلية والسياسية والأمنية المحددة التي تعمل الأونروا في ظلها.

3) تقييم مدى كفاية تلك الآليات والتدابير، وما إذا كانت مناسبة للغرض منها، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة المخاطر والأخذ في الاعتبار السياق التشغيلي والسياسي والأمني لعمل الوكالة.

4) تقديم توصيات لتحسين وتعزيز – عند الضرورة – الآليات والتدابير القائمة أو وضع آليات وتدابير وإجراءات جديدة وبديلة أكثر ملائمة للهدف.

جرت المراجعة الخارجية المستقلة بالتوازي مع تحقيق يقوم به مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية حول ادعاءات تورط 19 موظفًا لدى «الأونروا» في هجمات 7 تشرين الأول / أكتوبر. وقال الأمين العام إن تعاون السلطات الإسرائيلية، التي قدمت تلك الادعاءات، سيكون حاسمًا لنجاح التحقيق. وطلب من اللجنة تقديم تقريرها في أواخر نيسان / أبريل عام 2024 (أونروا، 5 / 2 / 2024).

وفي بيان وزّع على وسائل الإعلام المختلفة في العاصمة السويسرية جنيف، أشار المفوض العام «للأونروا» فيليب لازاريني إلى رفض إسرائيل التعاون مع التحقيقات التي تجريها اللجنة الخاصة، ورفضها تقديم أيّ أدلة تدين «الأونروا» حول عدم حياديتها بالصراع الدائر بين الطرفين، أو حول الادعاءات باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والأنفاق والأسلحة والانتماء السياسي. قال البيان إن كل ذلك يحتاج إلى مراجعة لمعرفة مدى استباقية «الأونروا» في منعها أو لا، ولكن [أيضًا] بمجرد حدوث ادعاء، كيف نرد

على ذلك (أونروا، 13 / 2 / 2024).

وأضاف البيان، إن تصفية ودور ومهام «الأونروا» في القطاع، سيخلق فراغًا، لن تسدّه أية إدارة محلية ناشئة، كما لا توجد على الإطلاق وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو منظمات غير حكومية دولية تقدم الخدمات، تستطيع تقديم خدمات شبيهة بالخدمات الحكومية مثل تعليم مئات الآلاف من الأطفال، كتلك التي تقدمها «الأونروا».

وأضاف البيان، نحن «الأونروا» وكالة مؤقتة استمرت للأسف لمدة 75 عامًا لأنه لم يكن هناك أي حلّ سياسي، ربما بعد هذه الكارثة التي ضربت غزة، يحين موعد الحل السياسي بشكل عام، ينتهي بموجبها دورها، وإلى حين تحقق ذلك فإن وقف عملها سيكون كارثة. وفي نفس السياق، قال الناطق الرسمي باسم «الأونروا» في قطاع غزة عدنان أبو حسنة، في لقاء على قناة العربية الحدث (4 / 3 / 2024) إن وكالة الغوث تقدم أسماء الموظفين لإسرائيل والولايات المتحدة كل عام.

إضافة لكل ذلك، ذكرت التقارير الأممية أن منع العمل في قطاع غزة، لم يقتصر على «الأونروا» فقط، بل امتد ليشمل التضييق على عمل المؤسسات الدولية والأممية الأخرى، حيث أفاد التقرير الصادر عن «الأونروا» في 21 / 06 / 2024، أن من أصل (192) بعثة مساعدات إنسانية منسق لها الدخول لقطاع غزة، سمحت السلطات الإسرائيلية بتيسير وصول 134 بعثة (70 بالمئة)، ومنعت السلطات الإسرائيلية وصول (12) بعثة (6 بالمئة)، وأعاقت 26 بعثة (14 بالمئة) وألغت 20 بعثة (10 بالمئة). وشملت البعثات التي تم رفضها أربع بعثات لنقل النفايات الصلبة وإيصال المياه إلى عدة مدارس ومواقع أخرى في شمال غزة، ونقل مستلزمات النظافة الصحية إلى شمال غزة (فضائية روسيا اليوم، 2024).

تقرير لجنة التحقيق المستقلة

قدّمت لجنة المراجعة المستقلة نتائج تقريرها الذي عملت عليه بالتعاون مع معهد راؤول والنبرغ في السويد، ومعهد ميشيلسن في النرويج، والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان. وأفاد

تقرير المراجعة المستقلة لوكالة الغوث أنها وضعت آليات وإجراءات لضمان التزامها بالمبادئ الإنسانية والحياد، وأنها وضعت إطار عمل للحياد منذ عام 2017، وأنها تحدث وتطور عددًا من السياسات لضمان الامتثال للمبدأ المذكور، وأنها تراقب امتثال الموظفين لديها بالحياد، والاستجابة العاجلة الملائمة للادعاءات أو مؤشرات الانتهاكات.

في السياق المذكور، قالت الدبلوماسية الفرنسية كاترين كولونا رئيس مجموعة المراجعة الخارجية المستقلة أن «الأونروا» تقوم بدور لا يمكن استبداله أو الاستغناء عنه في المنطقة، وأن غياب الحل السياسي حوَّل «الأونروا» إلى منظمة إنسانية منقذة للحياة، خاصة في قطاع غزة وبقية المخيمات الفلسطينية التي تعتبر «الأونروا» بالنسبة لهم اليوم شريان حياة. وحددت المراجعة المستقلة في تقريرها النهائي تدابير لمساعدة الأونروا في التعامل مع التحديات الماثلة أمام حيادها، في ثمانية مجالات مهمة تتطلب إدخال تحسينات فورية هي:

1) الانخراط مع المانحين – شدّد التقرير على أهمية تحسين التواصل مع المانحين، وتعزيز الشفافية والتشاور معهم لبناء الثقة وتقوية الشراكة.

2) الحوكمة – أشار التقرير إلى أن «الأونروا» ليس لديها مجلس تنفيذي، وأن اللجنة الاستشارية تقوم فقط بتقديم النصح لها. وأضاف التقرير إن «الأونروا» يمكن أن تستفيد من وجود هيكل قوي للإدارة يدعم جهود قيادتها. وشدّد التقرير على ضرورة دعم المجتمع الدولي لـ«الأونروا» في التعامل مع قضايا الحياد عبر هياكل تلك الإدارة.

3) هياكل الإدارة والرقابة الداخلية – أشاد التقرير بجهود «الأونروا» في إصلاح الإدارة والرقابة الداخلية، وأكد على ضرورة توسيعها. وأشار إلى التعهدات التي أعلنتها الإدارة العليا لـ«الأونروا»، لعدد من المانحين، بما فيها خطة عمل قدمت في شهر آذار / مارس تتعلق بعدة مبادرات، وأكد التقرير على ضرورة تطبيقها.

4) حياد الموظفين وسلوكياتهم – وفق التقرير تواجه «الأونروا» تحديات بسبب التسييس المتزايد بين موظفيها بما يؤثر على حيادها. وأكد على أهمية إستراتيجيات المنع ورصد الامتثال بما يتوافق مع القواعد المتعلقة بالموظفين الدوليين والمحليين ومعايير السلوكيات ذات الصلة، بالإضافة إلى الاستجابة الملائمة للانتهاكات المحتملة.

في سياق متصل، ذكر التقرير أن «الأونروا» تشارك قائمة موظفيها بأسمائهم ومهامهم، بصورة سنوية مع الحكومات المضيفة في لبنان والأردن وسوريا، ومع إسرائيل والولايات المتحدة بشأن الموظفين في القدس الشرقية وغزة والضفة الغربية. وأشار إلى أن الحكومة الإسرائيلية لم تبلغ «الأونروا» بأي مخاوف تتعلق بأي من موظفيها بناء على تلك القوائم منذ عام 2011.

1) حياد المرافق – أشار التقرير إلى إساءة استخدام مرافق الأونروا في بعض الأحيان لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية، بما قوّض حيادها. وقال إذا كان منع إساءة الاستخدام السياسي للمرافق والاستجابة له فعّالًا، فإن الوكالة تواجه صعوبات أكبر في التعامل مع إساءة الاستخدام لأغراض عسكرية. وأكد على ضرورة وضع تدابير لمنع ذلك وتحسين الرصد والإبلاغ الشفاف.

2) حياد التعليم – أكد تقرير مجموعة المراجعة المستقلة أهمية النظام التعليمي لـ«الأونروا» لمئات آلاف أطفال الفلسطينيين. وقال إن «الأونروا» أحرزت تقدمًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة للتعامل مع المخاطر المرتبطة بالترويج لخطاب الكراهية والعنف في الكتب المدرسية والفصول. وأشار إلى تقارير أفادت عبر أعوام كثيرة باحتمال استخدام المدارس لنشر وجهات نظر سياسية، بما فيها محتوى معاد للسامية، وينتهك مبادئ الحياد، وعدم احترام مبادئ اليونسكو وقيم الأمم المتحدة.

وقال إن الأونروا طبقت تدابير لمواجهة تلك القضية، بما في ذلك تأسيس نهج للتفكير

النقدي ورقمنة منهجها. وأضاف إن أي كتب مدرسية تنشر وجهات نظر معادية للسامية أو تروّج للتمييز والتحريض على الكراهية والعنف تتناقض مع قيم الأمم المتحدة ومعايير اليونسكو.

وبخصوص المناهج في قطاع غزة والضفة الغربية، قال التقرير إن مثل تلك الكتب هي كتب السلطة الفلسطينية، ولكن ذلك «لا يعفي الأونروا من مسؤولياتها» عند استخدامها في مدارسها أو المدارس التي تموّلها لمثل هذه الكتب. وشدّد على ضرورة أن تطبق «الأونروا» «سياسة عدم التسامح مطلقًا» مع تلك المناهج.

1) حياد اتحادات الموظفين – عبر السنين، كما قال التقرير، استخدمت الفصائل السياسية اتحادات موظفي الأونروا للضغط على قيادة الوكالة والتأثير على قرارات تقديم الخدمة أو تنفيذ المشاريع. وأكد أن هذا ليس دور اتحادات الموظفين. وقال التقرير إن تسييس تلك الاتحادات يعدّ من أكثر مسائل الحياد حساسية ويحتاج معالجة بدعم كامل من اللجنة الاستشارية للأونروا.

2) تعزيز الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة – مع الأخذ في الاعتبار الأزمة المستمرة في غزة ومع الاحترام الكامل لولاية «الأونروا». وحدّد التقرير عددًا من التدابير المؤقتة التي يمكن أن تُتّخذ لمساعدة الأونروا في ضمان توصيل المساعدات المنقذة للحياة للفلسطينيين، منها تعزيز مشاركتها في نظام التنسيق الإنساني، وإحداث تغيير في طريقة التفكير داخلها بشأن العلاقة ببقية أعضاء مجتمع العمل الإنساني (الأونروا، 22 / 04 / 2024).

وأعربت كاترين كولونا رئيسة مجموعة المراجعة المستقلة عن ثقتها بأن تطبيق تلك التوصيات سيساعد «الأونروا» على الوفاء بواجباتها. في حين أعرب الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش عن قبوله للتوصيات الواردة في التقرير.

كما أعلن المفـوض العام لـ«الأونروا» فيليب لازاريني، في إحاطة أمام مجلس الأمن، أن قضية الحياد ليسـت بالضرورة هي الدافع وراء الهجوم الذي تتعرض له وكالة «الأونروا»، مشـيرًا إلى أن الدافع الأساسي من الهجوم هو «تجريد الفلسـطينيين من وضعية اللاجئ». وأضاف، إن هذا هو السـبب وراء الضغوط التي تتعرض لها «الأونروا» حاليًّا كي لا تكون موجودة ليس فقط في غزة وإنما في القـدس والضفة الغربية». ودعا لازاريني مجلس الأمن إلى إجراء تحقيق مسـتقل وضمان المسـاءلة عن التجاهل الصارخ لحرمة مباني الأمم المتحدة وموظفيهـا وعملياتها في قطاع غزة، مذكّـرًا أنه حتى اليوم، قُتـل 180 من موظفي الأمم المتحدة.

إثر صدور التقرير، اعترفت شخصيات إسرائيلية رفيعة المستوى بأن الحملة الإسرائيلية الدولية ضد وكالة غوث وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين «أونروا» قد فشلت، لكن ذلك لم يمنعها من سـنِّ قانون في الكنيسـت بالقراءة الأولى، الذي يعتبر وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» منظمة إرهابية.

إثـر صدور التقرير، أعلنت (14) دولة مانحة عن اسـتئناف مسـاهماتها لـ«الأونروا» باسـتثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي تعهدت لمجلس النواب الأميركي بعدم ضخ أية ميزانية لـ«الأونروا» حتى عام 2025 مقابل موافقة المجلس على تمرير مسـاعدات عسكرية بقيمة عشرات مليارات الدولارات لكل من أوكرانيا ودولة إسرائيل.

وبعد عدة أسابيع من صدور توصيات اللجنة المستقلة، صدر عن مكتب المفوض العام لوكالة الغوث بيانًا رسـميًّا، أعلن فيه استكمال التحقيق الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخليـة في الادعاءات الخطيرة التي تشـير إلى تورط 19 من موظفـي الأونروا في غزة في الهجـمات البغيضة التي وقعت في 7 تشرين الأول / أكتوبر على جنوب إسرائيل، حيث تبين من التحقيق النتائج التالية:

1) في إحـــدى الحالات، لم يحصل مكتب خدمات الرقابـــة الداخلية على أي دليل يدعم الادعاءات بتورط الموظف. وقد عاد ذلك الموظف إلى الوكالة.

2) في تســـع حالات أخرى، لم تكـــن الأدلة التي حصل عليها مكتـــب خدمات الرقابة الداخلية كافية لدعم تورط الموظفـــين، وقد أغلق الآن التحقيق الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأنها.

3) بالنســـبة للحالات التسع المتبقية، فإن الأدلة – إذا ما تم التثبّت من صحتها وتأييدها – يمكن أن تشـــير إلى أن موظفي «الأونروا» ربما كانوا متورطين في هجمات 7 تشرين الأول / أكتوبـــر. لذلـــك قررت إنهاء جميـــع عقود هؤلاء الموظفين لمـــا فيه مصلحة «الأونروا» (لازاريني، 5 / 8 / 2024).

الموقف الفلسطيني

من جهتهـــا، رفضت الســـلطة الوطنية الفلســـطينية الاتهامات الإسرائيليـــة، وتعليق المســـاعدات من قبل الدول الراعية لوكالة الغوث، حيث صرّح رئيس الوزراء الفلسطيني السابق محمد اشـــتية، أن حرب إسرائيل على وكالة الغوث ليست جديدة، وتعمل منذ فترة على تصفية وكالـــة الغوث لارتباطها بموضوع اللاجئين وحـــق العودة. وأضاف إن ذلك يقع في ســـياق العدوان المتكرر على جميع المخيمات، ســـواء كان ذلك في قطاع غزة أو هنا في الضفة الغربية، خاصة في مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، وبلاطة والفوار وعقبة جبر والدهيشـــة». وتابع اشـــتية: «لقد صدمنا من قيام بعض الدول بتجميد فوري لمخصصاتها لـ«الأونروا»، علمًا أن الدول التي أعلنت عن تجميد مســـاهمتها تســـاهم بحوالي 70% من موازنة «الأونروا». وأضاف اشـــتية إن هـــذا الإجراء خطير، ويجـــب التراجع عنه وإعادة التمويـــل لـ«الأونروا»، والتي آمل أن تســـارع تلك الدول في التراجـــع عن إجراءاتها التي أعلنت عنها» (اشتية، 2024).

وأشار اشتيه إلى «أن تجميد المساعدات، يتزامن مع مخطط إسرائيل لتهجير أهالي قطاع غزة، ويأتي في وقت قالت محكمة العدل الدولية بأن على إسرائيل السماح بإدخال المساعدات فورًا (اشتية، 2024).

على نفس السياق، سار رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية الدكتور أحمد أبو هولي حين قال في مذكرة أرسلت للجهات الدولية المختلفة، إن قرار بعض الدول وقف التمويل المؤقت عن «الأونروا» هو عقاب جماعي يرقى إلى مستوى الشراكة في جريمة الإبادة الجماعية، ودعا هذه الدول إلى التراجع الفوري عن قراراتها (أبو هولي، 2024). كما صدر عن دائرة شؤون اللاجئين ورقة موقف دعت فيها الدول التي قامت بتعليق دعمها المادي للأونروا بالعدول عن قراراتها حتى لا تكون شريكة في الحملة العسكرية والسياسية التي تقوم بها دولة الاحتلال الإسرائيلي، كما نطالبها بالضغط لوقف حرب الإبادة الجماعية وإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، والعمل على تطبيق قرار الأمم المتحدة 194 الداعي لتطبيق حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين.

وفي بيان للرأي العام الفلسطيني، رفض موظفو وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» المفصولين، التهم الموجهة إليهم، وعبّروا عن استغرابهم من قرار فصلهم من وظيفتهم، بناء على ادّعاء كاذب من جيش الاحتلال الإسرائيلي، بزعم مشاركتنا في أحداث السابع من تشرين الأول / أكتوبر 2023». وطالب الموظفون بإجراء تحقيق فوري وعاجل بهذا الخصوص وتقديم الدلائل التي يزعم الاحتلال من خلالها بمشاركتنا في أحداث السابع من تشرين الأول / أكتوبر وهو ما ننفيه قطعيًّا».

الموقف الأممي

من جهتها، أعربت (21) منظمة أممية غير حكومية ودولية عن «استيائها» من إعلان بعض الدول تعليق تمويلها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، في

الوقت يشـــهد فيه قطاع غزة «كارثة إنســـانية». وذكرت الـ21 منظمة، من بينها «أوكسفام» Oxfam، و«أطبـــاء العالم» Doctors of the World، و«ســـيف ذا تشـــيلدرن» Save the Children، و«المجلس الدنماركي للاجئين» Danish Refugee Council في بيان مشترك، أن «الأونروا» هي «المزوّد الرئيسي للمساعدات» في غزة والمنطقة، وإن وقف التمويل سيؤثر على المساعدات الأساســـية لأكثر من مليونَي مدني أكثر من نصفهم من الأطفال، وجميعهم يعتمدون على مساعدات «الأونروا» (وكالة وطن، 2024).

في غضون ذلك، وردًّا عـــلى الهجمة الإسرائيلية والتجاوب الغـــربي معها، دعا أدمونغ أوكروست عضو البرلمان النرويجي إلى منح «الأونروا» جائزة نوبل للسلام نظرًا للخدمات التي تقدمها للفلســـطينيين خلال العدوان على قطاع غزة. من جهته نشر مدير معهد السلام في أوســـلو PRIO هنريك هنريك أوردل قائمة المرشـــحين لجائزة نوبل للســـلام، من بينها مفوض وكالة الغوث «الأونروا» فيليب لازاريني.

الحرب ضد المؤسســـات الدولية لم تتوقف على «الأونروا»، فقد أعلنت دولة الاحتلال الإسرائيلي أن المسؤولة عن حقوق الإنسان الفلسطيني الفرنسية فرنشيسكا ألبنيز، شخصية غير مرغـــوب بها في إسرائيل، وقررت عدم منحها تأشـــيرة دخول للأراضي الفلســـطينية المحتلة، وتـــم التأكيد على الأمر، بعدما صرحت أن أحداث 7 تشرين الأول / أكتوبر لم تقع لأن القتلى كانوا من اليهود فقط، بل نتيجة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2024).

وبخصوص بقية المنظمات الدولية، فقد صدر عن الحاكم العســـكري قرارًا غير مكتوب بعـــدم تجديد تصاريح عناصر المنظـــمات الدولية الأجانب العاملـــين في قطاع غزة والضفة الغربية.

في سياق متصل، صدر عن رؤســـاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الدولية بيانًا

يقدمون فيه 190 مطلبًا لتجنب الجوع والخطر الشديد في قطاع غزة، وقدمت اللجنة 10 مطالب أساسية هي:

1) وقف فوري لإطلاق النار.

2) حماية المدنيين والبنية التحتية التي يعتمدون عليها المدنيون.

3) إطلاق سراح الرهائن فورًا.

4) السماح الآمن بإدخال المساعدات من جميع المعابر الممكنة، بما في ذلك إلى شمال غزة.

5) ضمانات أمنية ومرور دون عوائق لتوزيع المساعدات، على نطاق واسع، في جميع أنحاء غزة، دون رفض أو تأخير أو عوائق للوصول.

6) نظام فاعل للإخطارات الإنسانية يسمح للعاملين جميعهم في المجال الإنساني والإمدادات الإنسانية بالتحرك داخل غزة وتقديم المساعدات بأمان.

7) أن تكون الطرق صالحة للمرور وتطهير الأحياء من الذخائر المتفجرة.

8) شبكة اتصالات مستقرة تتيح للعاملين في المجال الإنساني التحرك في أمن وأمان.

9) تَلقّي وكالة الأونروا، العمود الفقري للعمليات الإنسانية في غزة، الموارد التي تحتاجها لتقديم المساعدة المنقذة للحياة.

10) وقف الحملات التي تسعى إلى تشويه سمعة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تبذل قصارى جهدها لإنقاذ الأرواح (اللجنة المشتركة بين الوكالات الأممية، 2024).

11) وقف الحملات الرامية لإغلاق المقر العام في القدس وعدم مضايقة الموظفين العاملين في وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا».

وتمثل اللجنة الدائمة 20 منظمة دولية بعضها أممية، منسق لجنة الإغاثة في حالات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ويترأسها مارتن غريفيث، والأخرى ذات بعد دولي مثل منظمة المعونة المسيحية وتترأسها جين باكهيريست.

خاتمة

منذ نشأة وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» وعملها في الدول المختلفة، انقسم الموقف والفعل الإسرائيلي منها إلى مجموعة من الأفعال، كان في بدايتها العمل على تصفية دورها ونشاطها داخل دولة إسرائيل نفسها، بذريعة منح الجنسية الإسرائيلية للاجئين الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل، دون منحهم أي حق بالتعويض والعودة إلى ممتلكاتهم وقراهم التي طردوا منها خلال النكبة التي حلّت بالشعب الفلسطيني عام 1948.

بعد نكسة حزيران عام 1967، واحتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية، انقسم موقفها من «الأونروا» إلى بندين هما: الأول، البقاء على وجود «الأونروا» رغم المشاكل السياسية المتمثلة برمزيتها وحرصها على بقاء قضية اللاجئين مفتوحة. والثاني، مرتبط بالأول، تحمل «الأونروا» أعباء إغاثة مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في مخيمات اللجوء في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس المحتلة، بدلًا عن سلطات الاحتلال الملزمة بذلك وفق القانون الدولي.

وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حاولت دولة الاحتلال الإسرائيلي الالتفاف على وجود وكالة الغوث من خلال إنهاء مهامها بشكل عملي، بواسطة تصفية مشكلة اللاجئين نفسها، حين طرحت مشاريع توطين اللاجئين خارج المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس. لكن هذا المشروع فشل أيضًا لرفض الفلسطينيين تصفية قضيتهم، ولعدم جدية سلطات الاحتلال، التي خشيت من تفسير ذلك على أنه اعتراف

عملي بمسؤوليتها عن النكبة التي حلّت بالفلسطينيين عام 1948.

لكن وبعد فشلها في مشاريعها ومخططاتها لتصفية وكالة الغوث «الأونروا» ودورها، سعت إلى تصفيتها من خلال طرح مفاهيم ومصطلحات جديدة، أساسها إعادة تعريف من هو اللاجئ الفلسطيني، وحصر هذا التعريف بمن ولد في فلسطين قبل عام 1948 فقط، وليس وفق التعريف الدولي والقرارات الأممية المتعلقة بالشعب الفلسطيني، التي تعتبر أبناءهم وأحفادهم وكل ذريتهم لاجئين أصليين بغض النظر عن الجنسية أو المكان الذي يتواجدون فيه.

لكن الأخطر بالنسبة لوجود وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» هو الموقف منها بعد أحداث السابع من تشرين الأول / أكتوبر عام 2023، وبذريعة وجود موظفين مشاركين في أحداث السابع من تشرين الأول / أكتوبر، بدأت سلطات الاحتلال بنزع شرعية وجود وكالة الغوث الدولية من خلال اتهامها بالإرهاب، واستجابت الكثير من الدول خاصة الغربية منها، ما دفعها إلى تدمير ممنهج لمؤسسات وكالة الغوث في قطاع غزة وقتل الكثير من موظفيها خلال عملهم الإغاثي في قطاع غزة.

ولم يتوقف الأمر على قطاع غزة، بل امتد ليشمل مدينة القدس المحتلة، حيث بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعميق تضييقاتها بحق الموظفين التابعين لـ«الأونروا»، وبحث إمكانية إنهاء عقود الإيجار لمقرّاتها في القدس المحتلة، والأخطر هو محاولة تشريع اعتبار «الأونروا» منظمة إرهابية لتصفية عملها بشكل نهائي في القدس الشرقية، تمهيدًا لإنهاء وتصفية نشاطاتها في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

مقابل الحراك الدائم من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي، لتصفية وإنهاء دور «الأونروا»، كان الموقف والفعل الفلسطيني باهتًا، ومبنيًّا على ردود أفعال ليس أكثر، وليس وفق سياسات تصدي ومقاومة ممنهجة لوقف محاولات تصفية مهام ودور «الأونروا» السياسي

والإغاثي المهمين للشـــعب الفلسطيني، رغم علم كل النخب الفلسطينية السياسية الحاكمة والفصائلية المختلفة بالتوجهات والأفعـــال الإسرائيلية العاملة على تفكيك وتصفية قضية اللاجئين وحقوقهم التاريخية والدينية والديمغرافية والجغرافية في كل فلسطين.

فشـــل إسرائيل هذه المرة، لا يعني أن يستكين الفلسطينيون عن العمل في أوساط الدول المختلفة من أجل المحافظة على مؤسســـة «الأونروا» وما تمثله بالنسبة لهم من ناحية سياسية وإغاثية، وعليها البحث مع المؤسســـة الدولية نفســـها ومع غيرها من المؤسسات الأممية في البحث عـــن مموّلين جدد، وأن تصبح موازنة الأونروا جزءًا من موازنة الأمم المتحدة ذاتها، لتكـــون بذلك بديلًا عن الـــدول الغربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنســـا وألمانيا، وغيرهـــا من الدول الغربية، التي تمول 70% من ميزانيـــات وكالة الغوث، وتبتزها في ذات الوقت، حيث هي الدول نفســـها التي أعطت الشرعية لإبادة الشـــعب الفلسطيني في قطاع غـــزة، وتصفية قضية اللاجئـــين الفلســـطينيين، وتجاوبت بدرجات متفاوتـــة مع المطالب الإسرائيلية غير الشرعية المتعلقة بـ«الأونروا».

المصادر والمراجع

- أييخنر، ايتمار. (04 / 03 / 2024). محققة الأونروا: تزور إسرائيل، الوزير إيلي كوهين: يجب إنهاء عمل المنظمة حتى في يهودا والسامرة. (بالعبرية). رابط التقرير:

https: / / www. ynet. co. il / news / article / s1snfrhp6

- اشتية، محمد (رئيس الوزراء الفلسطيني). (28 / 1 / 2024). مؤتمر صحفي عقده في مقره الكائن في رام الله نقله. تلفزيون فلسطين.

- الأونروا – الصفحة الرسمية. الرابط الإلكتروني (شوهد في 22 / 8 / 2024): https: / / www. unrwa. org / ar

- الأونروا. 2 – 7 آب / أغسطس 2024. تقرير رقم 127 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية. رابط التقرير (شوهد في 03 / 08 / 2024):

تقرير – الأونروا – رقم – 127 – / https: / / www. unrwa. org / ar / resources / reports حول – الوضع – في – قطاع – غزة – والضفة – الغربية، – التي – تشمل – القدس

- الأونروا. 22 / 04 / 2024. تقرير المراجعة المستقلة للأونروا يخلص إلى أن الوكالة تتبع نهجًا حياديًّا قويًّا ويقدم توصيات في 8 مجالات. رابط التقرير:

https: / / news. un. org / ar / story / 2024 / 04 / 1130261

- الأونروا. (05 / 02 / 2024). استجابة لطلب الأونروا، الأمين العام يعيّن مجموعة مستقلة لإجراء مراجعة للوكالة. يُنظر الرابط الإلكتروني:

https: / / news. un. org / ar / story / 2024 / 02 / 1128202

- الأونروا. (26 / 01 / 2024). مزاعم فائقة الخطورة حول موظفين من الأونروا بقطاع غزة. بيان مفوض وكالة الغوث فيليب لازاريني، الرابط الإلكتروني:

مزاعم – فائقة – / https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official – statements الخطورة – حول – موظفين – من – الأونروا – في – قطاع – غزة

- أيينهورن، تاليا. (11 / 2 / 2024). من أجل إغلاق الأونروا، بهدف إنقاذ الدولة. الرابط الإلكتروني للمقال (بالعبرية، شوهد بتاريخ 03 / 8 / 2024):

- الجزيرة الإخباري. (10 / 09 / 2028). وقف إدارة ترامب تمويل «الأونروا». . ما الأهداف؟ الرابط الإلكتروني:

وقف – إدارة – ترامب – تمويل – / 10 / 9 / 2018 / news / net. aljazeera. www / :https
الأونروا – ما

– الجزيرة نت. (03 / 07 / 224). إسرائيل تصادق على أكبر مصادرة للأراضي في الضفة منذ اتفاقيات أوسلو. يُنظر الرابط:

الاستيطان – في – الضفة / 3 / 7 / 2024 / news / net. aljazeera. www / :https

– حسون، نير. (1 / 4 / 2024). مكاتب الأونروا تحرق، والمفوض العام يقول ذلك تحريض، رابط الخبر الإلكتروني في صحيفة هآرتس. (بالعبرية).

https: / / www. haaretz. co. il / news / politics / 2024 – 05 – 10 / ty – article / .
premium / 0000018f – 6159 –

– دائرة شؤون اللاجئين – منظمة التحرير الفلسطينية. (02 / 08 / 2018). قرار الجمعية العامة رقم 302 الدورة (4) بتاريخ 8 كانون الأول / ديسمبر 1949. يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 27 / 8 / 2024): https: / / plord. ps / post / 7338

– صحيفة معاريف. (31 / 01 / 2024). الأونروا خارجًا: اللاجئون الفلسطينيون سيتلقون خدمات من منظمات دولية غيرها. الرابط الإلكتروني:

https: / / www. maariv. co. il / news / military / Article – 1072435

– صحيفة يديعوت أحرونوت الإخباري. (3 / 2 / 2024). «هل من الحكمة تشويه الأونروا؟» في «الجيش الإسرائيلي يحققون بمن سرّب المعلومات للولايات المتحدة. (بالعبرية). رابط التقرير:

https: / / www. ynet. co. il / news / article / hj00ygz2ca

– فتح الله، ياسمين. (23 / 3 / 2024). «تناول إفطار رمضان: أمين عام الأمم المتحدة من أمام معبر رفح، ويعد بمفاجأة لأهالي قطاع غزة. صدى البلد، الموقع الإلكتروني (شوهد بتاريخ 23 / 08 / 2024):

https: / / www. elbalad. news / 6150173

– فضائية روسيا اليوم (RT). (13 / 08 / 2024). «الأمم المتحدة: إسرائيل منعت 68 بعثة إنسانية من الوصول لقطاع غزة منذ بداية آب / أغسطس». تقرير ورد في نشرة الأخبار المسائية.

– كهانا، أرئيل. (04 / 6 / 2024). في يوم القدس: قرار الحكومة بتغيير الأونروا في المدينة. صحيفة يسرائيل هيوم. (بالعبري) رابط الخبر الإلكتروني:

https: / / www. israelhayom. co. il / news / geopolitics / article / 15864216

– كوهين، سيرين أبيتان. (31 / 01 / 2024). نتنياهو لسفراء الأمم المتحدة: يجب إنهاء مهمة الأمم

المتحدة في القطاع. صحيفة يسرائيل هيوم. (بالعبرية). الرابط الإلكتروني:

https: / / www. israelhayom. co. il / news / politics / article / 15198250

– لازاريني، فيليب. (05 / 08 / 2024). اكتمال التحقيق بخصوص الادعاءات بخصوص ضلوع موظفين من الأونروا في هجمات 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023. يُنظر الرابط:

https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official – statements / – اكتمال – التحقيق – بشأن – الادعاءات – بضلوع – موظفين – في – الأونروا – في – هجمات – 7 – تشرين – الأول

– لازاريني، فيليب. (30 / 6 / 2024). «الأونروا»: أوقفوا حملة إسرائيل العنيفة ضدنا. رابط المقال الإلكتروني في الأونروا. يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 20 / 08 / 2024):

https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official – statements / – الأونروا – أوقفوا – حملة – إسرائيل – العنيفة – ضدنا.

– لازاريني، فيليب. (13 / 02 / 2024). بيان للصحافة صادر عن فيليب لازاريني، المفوض العام للأونروا. يُنظر الرابط الإلكتروني:

https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official – statements / – بيان – للصحافة – صادر – عن – فيليب – لازاريني – المفوض – العام – للأونروا

– اللجنة المشتركة بين الوكالات الأممية. (21 / 2 / 2024). بيان: المدنيون في غزة بخطر شديد فيما يجلس العالم متفرجًا: عشرة متطلبات لتجنب تفاقم الكارثة المستفحلة أصلًا. عن: الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR). يُنظر الرابط:

https: / / www. Ohchr. Org / ar / statements – and – speeches / 2024 / 02 / statement – principals – inter – agency – standing – committee – civilians – gaza

– مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. (19 / 02 / 2024). تقدير موقف: إسرائيل تسعى إلى إيقاف عمل وكالة الأونروا في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب: قراءة في الأسباب والتداعيات. يُنظر الرابط الآتي (تم الوصول له في 27 / 08 / 2024):

Error! Hyperlink reference not valid.

– معًا. (9 / 5 / 2024). مستوطنون يشعلون النار بمقر وكالة الغوث بالقدس. رابط الخبر:

https: / / www. maannews. net / news / 2117039. html

– مندس، شمعون. (17 / 05 / 2009). «الأونروا» دولة الأمم المتحدة، طاقم «هتسفي» للأبحاث. (بالعبرية).

- ميتســلاوي، يــورام. (16 / 04 / 2024)4. لجنــة المالية في الكنيســت أجرت بحثًــا سريعًا لإلغاء الامتيازات الضريبية المقدمة «للأونروا». الرابط الإلكتروني https: / / main. knesset. gov. il.

- ميخائيــل، كوبي، وحطوئيل، ميخــال. (2020). 70 عامًا من عمــل «الأونروا» – وقت الإصلاح البنيوي والوظيفي. تل أبيب: مركز أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب. (بالعبرية).

https://mida.Org.il/2024/02/11/%D7%9C%D7%A1%D7%92%D7%95%D7%A8 – %D7%90% /

- نحشوني، كوبي. 29 / 5 / 2024. إسرائيل تخلي الأونروا من القدس: استوليتم على أراضٍ بما يتعارض مع القانون. (بالعبري). الرابط الإلكتروني

https: / / www. ynet. co. il / news / article / sk4l824nr

- الهندي، عليان. 2021. **هندسة الاحتلال**. منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث. ص: 188 – 189.

- أبو هولي، أحمد. (25 / 01 / 2024). في مذكرة عاجلة للدول التي أوقفت التمويل الإضافي للأونروا. أبو هولي: القرارات تعتبر أنها تتناقض مع أوامــر محكمة العدل الدولية التي قضت بضرورة اتخاذ التدابير الفورية والفعالة لإدخال وتوفير المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية إلى قطاع غزة. يُنظر الرابط:

https: / / www. plo. ps / ar / Article / 61863

- وكالة وطن للأنباء. (30 / 01 / 2024). (21) منظمة دولية تعرب عن استيائها من تعليق تمويل الأونروا. رابط التقرير:

https: / / www. wattan. net / ar / news / 426559. html

- وزارة الخارجية الإسرائيلية. (12 / 2 / 2024). قرار بمنع دخول المفوضة الخاصة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فرنشيسكا ألبنيز للمناطق الفلسطينية، يُنظر الرابط:

https: / / www. gov. il / he / pages / francesca – albenz